

تأثير إدارة المخاطر المصرفية على الاستقرار المالي للبنوك

إعداد الطالب /

مشعل احمد المقحم.

الرقم الجامعي /

٢٥٢٠٠٠٦٦١

إشراف /

د/الفیصل عبد الحمید.

د/فايز الجراد.

العام الدراسي:

٢٠٢٥

مقدمة:

تُعتبر المصارف الركيزة الأساسية للجهاز المالي والاقتصادي في أي دولة، فهي تضطلع بدور مركزي في جمع الودائع وتوجيهها نحو الاستثمار، مما يدعم الازدهار والتطور المطّرد. غير أن هذا الدور الجوهري يجعلها مُعرّضة لسلسلة كبيرة من التحديات، كمخاطر التسهيلات والسيولة والمخاطر التنفيذية والسوقية، التي ربما تُهدد مقدرتها على الثبات والبقاء. ومع تزايد تعقيد الحقل المالي وازدياد التشابك بين الأسواق، غدت معالجة الأخطار البنكية مطلباً استراتيجياً لكفالة استقرار المصارف وحصانة الجهاز المالي برمته. إدارة المخاطر يمكن أن يؤدي إلى انهيئات مصرفية متتالية، ويقوّض الثقة في الأنظمة المالية. ونتيجة لذلك، سعت الهيئات الدولية، وعلى رأسها لجنة بازل للإشراف المصرفي، إلى تطوير معايير أكثر صرامة تهدف إلى تعزيز كفاية رأس المال، وتحسين الرقابة الداخلية، وترسيخ مبادئ الحوكمة والمساءلة في المؤسسات المصرفية.

وتشير تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن فعالية إدارة المخاطر أصبحت معياراً رئيساً في تقييم قوة واستقرار البنوك. فكلما كانت البنوك أكثر قدرة على التعرف على المخاطر المحتملة واحتوائها، زادت قدرتها على تحقيق أداء مالي مستدام وتعزيز ثقة المتعاملين معها. كما تؤكد دراسات أكاديمية عديدة، مثل دراستي Laeven & Levine (٢٠٠٩) و Demirgüç-Kunt & Detragiache (١٩٩٨)، أن وجود نظم فعالة لإدارة المخاطر يسهم في تقليل النزعة نحو المخاطرة المفرطة، ويحافظ على استقرار النظام المصرفي في الأجل الطويل بناءً على ذلك،

تظهر أهمية هذا المسعى في تحليل أثر تدبير التحديات المصرفية على المتانة المالية للمصارف، من خلال فحص الرابط بين استراتيجيات معالجة المخاطر ومؤشرات الثبات المالي. كما يهدف المسعى إلى تقدير مدى كفاءة الهياكل التنظيمية والإشرافية في دعم قدرة البنوك على التكيف، وتقليص احتمالية الفشل المالي، مما ينعكس خيرًا على الاطمئنان والاستقرار في المرفق المصرفي.

وفي خضم التحولات المتسارعة التي يعيشها المجال المصرفي عالمياً، وازدياد الاعتماد على التقنيات المالية المستحدثة، تلوح في الأفق الضرورة العاجلة لصياغة توجهات أكثر دقة وشمولية لتسيير التحديات، تأخذ بعين الاعتبار الصعوبات المستجدة المرتبطة بالأمان التقني، والعبور الرقمي، والمستحدثات المالية الجديدة. كما صار واجباً على المصارف أن توفق بين اكتساب العائد والمحافظة على مستوى مرتفع من الاستقرار، وهذا التوافق لا يتم إلا بوجود هياكل متكاملة لتنظيم المخاطر تكون قادرة على استباق الأزمات قبل حدوثها، وبوضع القواعد الاستدراكية التي تقلل من تبعاتها.

ولا يقف أثر تسيير التحديات عند الجانب التقني فقط، بل يتجاوزها إلى دعم موثوقية المتعاملين، ورفع جودة الرقابة المصرفية، واستمرارية مقدرة المصارف على أداء مهمتها في دعم الأنشطة الاقتصادية. ومع التزايد في أهمية المصارف لدعم التوسع الاقتصادي وتحقيق الثبات الشامل، يستحيل فهم الرابط بين تنظيم المخاطر والاستقرار المالي جزءاً محورياً في المساعي الهادفة إلى الارتقاء بأداء المجال المصرفي وامتانه.

ومن هذا المنظور، تبرز أهمية هذا البحث في تبيان مدى تأثير إجابة تنظيم المخاطر المصرفية على الاستقرار المالي للمصارف، واستقصاء درجة تقييد المؤسسات البنكية بالضوابط العالمية، ودراسة مقدرتها على مجابهة التحديات الراهنة، وذلك عبر أسلوب علمي يعتمد على الأبحاث الحديثة والمعلومات الميدانية المعنية.

❖ مشكلة الدراسة:

رغم التطور الملحوظ في سياسات إدارة المخاطر داخل البنوك، لا تزال العديد من المؤسسات المصرفية تواجه صعوبات في تحقيق التوازن بين الربحية والاستقرار المالي. إذ يظهر في بعض الحالات أن تطبيق إدارة المخاطر يتم بشكل شكلي دون فاعلية حقيقية، مما يجعل البنوك أكثر عرضة للتقلبات والأزمات المالية.

وتكمن مشكلة البحث في عدم وضوح العلاقة الدقيقة بين كفاءة إدارة المخاطر المصرفية ومستوى الاستقرار المالي للبنوك، ومدى تأثير ممارسات إدارة المخاطر بأنواعها المختلفة (الائتمانية، التشغيلية، السيولة) على قدرة البنوك في الحفاظ على متانتها واستقرارها المالي.

❖ أهمية الدراسة:

١. أهمية نظرية:

تهتم هاذي الدراسة النظرية في اظهار الترابط بين إدارة المخاطر المصرفية وعلاقتها بالاستقرار المالي، وهو ميدان حيوي في ضوء التغيرات السريعة في البيئة المصرفية الدولية مما يسد فجوة بحثية في هذا المجال الذي مازال يحتاج الى المزيد من الدراسات فهي تسهم في اثراء المعرفة العلمية من خلال تحليل دور إدارة انواع المخاطر المختلفة مثل (الائتمان والسيولة والمخاطر التشغيلية) في تعزيز متانه البنوك واستقرارها استنادًا إلى النماذج الاقتصادية الحديثة ومعايير بازل الدولية

٢. أهمية تطبيقية:

تبرز اهمية الدراسة التطبيقية في قدرتها على تقديم نتائج يمكن الاستفادة منها في تطوير سياسات واجراءات إدارة المخاطر داخل البنوك من خلال تزويد صانعين القرار والمديرين الماليين بمؤشرات عملية تساعد على تعزيز كفاءه انظمه الرقابة والتقليل من احتمال التعثر المالي، كما يمكن للجهات الرقابية مثل (البنك المركزي وهيئات الاشراف المالي) استخدام نتائج الدراسة في تحسين التشريعات والسياسات التي تضمن سلامة النظام المصرفي واستدامته.

٣. أهمية مجتمعية:

تنعكس نتائج هذه الدراسة على المجتمع والاقتصاد الوطني بشكل عام إذ إن استقرار البنوك يمثل ركيزة أساسية لاستقرار الاقتصاد الوطني مما يخلق بيئة آمنة للاستثمار ويزيد من ثقة الأفراد والمؤسسات في القطاع المصرفي، كما أن

تقوية إدارة المخاطر تسهم في حماية أموال المودعين وتدعم قدرة البنوك على تمويل المشاريع التنموية وبالتالي، تسهم نتائج هذه الدراسة في تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي وتقليل تأثير الأزمات المالية على حياة الأفراد والمجتمع.

❖ أهداف الدراسة:

- ١- تبين نتائج هذا البحث للمجتمع والاقتصاد ان استقرار المصارف يعتبر داعماً لاستقرار الاقتصاد الوطني.
- ٢- تهيئة مجالاً آمناً للاستثمار ورفع مستوى طمأنينة الافراد والمؤسسات بالقطاع البنكي.
- ٣- ان دعم إدارة المخاطر يساهم في الحفاظ على ودائع المودعين ويدعم القدرة للمصارف على التمويل للمشاريع التنموية.
- ٤- ويساهم البحث في طمأنينة القطاع المصرفي ويدعم زيادة الانخفاض من أثر التقلبات المالية على معيشة الافراد

❖ تساؤلات الدراسة:

- ١- ما هو دور إدارة مخاطر السيولة في دعم قدرة البنوك على مواجهة الازمات المالية والمحافظة على استقرار المصارف؟
- ٢- ما مدى أهمية إدارة المخاطر الائتمان في تقليص التعثرات وتحسين جودة الأصول المصرفية؟
- ٣- الى أي مدى تؤثر إدارة المخاطر التشغيلية في جودة الأداء المالي والإداري داخل المصارف؟
- ٤- ما لطرق الممكنة لتطوير سياسات إدارة المخاطر بما يدعم متانه القطاع المصرفي واستقراره؟

❖ فروض الدراسة:

١. يُتوقع أن تعزز الإدارة الجيدة لمخاطر السيولة قدرة البنوك على مواجهة الأزمات المفاجئة والحفاظ على استقرارها المالي.
٢. يُفترض أن تؤدي الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان إلى تقليل معدلات التعثر وتحسين جودة الأصول في القطاع المصرفي.
٣. يُفترض أن تؤدي إدارة المخاطر التشغيلية بكفاءة إلى رفع مستوى الأداء المالي والإداري في المصارف.
٤. يُتوقع أن يساهم تطوير سياسات إدارة المخاطر وتحديث آلياتها في تعزيز متانة واستقرار القطاع المصرفي على المدى البعيد.

1. Buston, C. F. (2013). *Active risk management and banking stability* (CentER Discussion Paper No. 2013-068). Tilburg University.

الملخص: تناولت الدراسة أثر إدارة المخاطر النشطة على استقرار البنوك الأمريكية خلال الأزمة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٩. وخلصت إلى أن البنوك التي طبقت استراتيجيات فعّالة في إدارة المخاطر كانت أكثر قدرة على الصمود، رغم ارتفاع مستويات المخاطرة.

2. Chai, Z., et al. (2022). *Bank-specific risks and financial stability nexus: Evidence from conventional banks in Pakistan. Frontiers in Psychology*, 10.

الملخص: بحثت العلاقة بين أنواع المخاطر البنكية (الائتمان، السيولة، التشغيلية) والاستقرار المالي في البنوك الباكستانية. وأظهرت النتائج أن ارتفاع مخاطر الائتمان والسيولة يقلل من استقرار البنوك المالي، بينما تعزز الإدارة الجيدة لهذه المخاطر الثقة في النظام المصرفي.

3. Alfadli, A. (2022). *The impact of financial risks on commercial banks' financial stability: Empirical evidence from MENA countries. International Journal of Finance and Banking Research*, 8(3), 45-58.

الملخص: هدفت الدراسة إلى تحليل أثر أنواع المخاطر المالية على استقرار البنوك في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وأكدت النتائج أن الإدارة المتكاملة للمخاطر ترفع مستوى الاستقرار المالي وتقلل من احتمالية التعثر المصرفي.

4. Ogundele, O. S., & Nzama, L. (2025). *Risk management practices and financial performance: Analysing credit and liquidity risk management and disclosures by Nigerian banks. Journal of Risk and Financial Management*, 18(4), 198.

الملخص:

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين ممارسات إدارة المخاطر المصرفية والأداء المالي للبنوك النيجيرية. استخدم الباحثان بيانات من ١٥ بنكًا خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٣)، وبينّا أن إدارة مخاطر الائتمان والسيولة تساهم بشكل إيجابي في استقرار الأداء المالي وتقليل احتمالية الأزمات المصرفية، خاصة في بيئات الأسواق الناشئة.

5. Anh, N. Q. (2023). *Impact of credit risk management on the financial stability of Vietnamese commercial banks. Journal of Finance and Management*, 11(2), 27–39.

الملخص:

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر إدارة مخاطر الائتمان على الاستقرار المالي للبنوك التجارية في فيتنام خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠). خلصت النتائج إلى أن ارتفاع كفاءة إدارة الائتمان وتحسين معايير المنح والمتابعة يؤثران إيجابًا على استقرار البنوك، بينما يؤدي ضعف الرقابة الائتمانية إلى تزايد احتمالات التعثر.

6. Laeven, L., & Levine, R. (2009). *Bank governance, regulation, and risk taking. Journal of Financial Economics*, 93(2), 259–275.

الملخص:

تُعد هذه الدراسة من المراجع الكلاسيكية في مجال المخاطر المصرفية. تناول الباحثان العلاقة بين هيكل الحوكمة والتنظيم المصرفي ومستوى المخاطر التي تتحملها البنوك. وأظهرت النتائج أن وجود حوكمة قوية ونظم رقابية فعالة يقللان من السلوك المتهور للمؤسسات المصرفية، ويعززان استقرار النظام المالي على المدى الطويل.

المنطلقات النظرية للدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تقوم على مجموعة من الأسس النظرية التي تربط بين إدارة المخاطر المصرفية والاستقرار المالي للبنوك وتشكل الإطار العام الذي تنطلق منه الفرضيات والتحليلات في البحث، وذلك من خلال المنطلقات الآتية:

إدارة المخاطر المصرفية:

تُعد إدارة المخاطر المصرفية إحدى أهم وظائف الإدارة الحديثة في المؤسسات المالية، إذ تهدف إلى حماية البنك من التعرض للخسائر الناتجة عن التقلبات الاقتصادية أو القرارات التمويلية غير المدروسة، وتشمل الإدارة الفعالة للمخاطر عمليات التنبّه المبكر ويقوم هذا المنطلق على فكرة أن المخاطر لا يمكن إلغاؤها تمامًا، ولكن يمكن التحكم فيها وتخفيف آثارها، والتحليل الدقيق و تدعم مبادئ لجنة بازل للإشراف المصرفي هذا الاتجاه من خلال معاييرها الحديثة أن الإدارة الفاعلة للمخاطر (وخصوصاً مخاطر الائتمان والسيولة والمخاطر التشغيلية) تشكل جزءاً مهماً من نظام الحوكمة في البنوك، وهي الضمان الأول لاستمرارها واستقرارها المالي.

وينطلق هذا المنطلق من أساس نظري يرى أن المخاطر جزء أصيل من طبيعة العمل المصرفي غير أنها ممكنة التحكم من خلال إجراءات مُنظمة تتضمن:

-التنبّه المبكر للخطر المحتمل عبر نظام الرصد والتحليل الذي يكشف الإشارات الأولى للخطر.

-التحليل العميق لمصادر الخطر وتقييم حجم أثرها على العمليات المالية

-المتابعة المستمرة للتغيرات الاقتصادية والتنظيمية التي قد تزيد من احتمالات التعثر أو الاضطراب.

-تبني سياسات واستراتيجيات وقاية تهدف إلى الحد من تأثير المخاطر قبل ان تقع.

وتدعم مبادئ لجنة بازل للإشراف المصرفي هذا التوجه، إذ تشدد على ضرورة إدارة ثلاثة أنواع رئيسة من المخاطر

هي:

-مخاطر الائتمان المتصلة بالقدرة على السداد.

-مخاطر السيولة المرتبطة بقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها.

-المخاطر التشغيلية الناتجة عن الإسقاطات الإدارية والأنظمة والتكنولوجيا.

وتُعد هذه المبادئ ركناً أساسياً في إطار الحوكمة داخل البنوك، لما توفره من ضمانات تعزز الاستدامة التشغيلية وتدعم الاستقرار المالي على المدى الطويل.

نظرية الاستقرار المالي في النظام المصرفي:

يُقاس الاستقرار المالي من خلال مجموعة من المؤشرات الفنية التي تُستخدم عالمياً لتقييم قوة المركز المالي للبنوك، ومن أبرز هذه المؤشرات :

-كفاية رأس المال:

التي تُظهر قدرة البنك على تحمل الخسائر غير المتوقعة دون التأثير على عملياته الأساسية. وارتفاع كفاية رأس المال يدلّ على متانة البنك وقدرته على مواجهة الصدمات الاقتصادية

-جودة الأصول:

جودة الأصول التي تعكس حجم ونوعية القروض وعدم التعثر فكلما كانت القروض ذات جودة عالية، وانخفضت نسبة الديون المتعثرة، زادت قدرة البنك على الحفاظ على استقراره المالي.

-السيولة :

هي مقياس لقدرة البنك على دفع التزاماته. السيولة هي أحد أهم أسس الاستقرار. إذا نقصت السيولة قد لا يقدر البنك على تلبية طلبات السحب أو الالتزامات، وهذا يضع البنك في خطر.

- الربحية:

هي شاهد على متانة العمليات وإدارة المصرف. المصرف الذي يحقق عائد مستقرًا يقدر أن يدعم ماله الخاص ويواجه المشكلات مستقبلاً.

٣-التصورات المالية:

تشير إلى أن رفع مستوى هذه المؤشرات يتطلب تسييراً فعالاً للمخاطر. كلما كانت تدابير إدارة المخاطر تنظيمية، كلما تضاءلت احتمالات وقوع مشاكل. وتدهور المالي، وازدادت قدرة البنك على استيعاب التراجعات سواء كانت عائدة إلى تقلبات الأسواق، أو تغيرات في نسب الفائدة، أو استحقاقات ائتمانية مفاجئة، مما يعزز إيمان المودعين ويشدد أساس النظام المصرفي ويساعد في تثبيت كيان مصرفي وثيق وقوي.

العلاقة التفاعلية بين إدارة المخاطر والاستقرار المالي:

تمركز هذا المنطلق على نظرية أساسية تحقق أن الارتباط بين إدارة المخاطر والاستقرار المالي ارتباط متبادل ومستمر فحين تنفذ البنوك إدارة فعّالة للمخاطر، فإنها تقلل من امكانيات وقوع أزمات مالية أو اخفاق مفاجئ وفي الوقت نفسه يُمكن الاستقرار المالي البنوك من تطوير سياسات أكثر فاعلية لإدارة المخاطر فإن وجود بيئة مالية مستقرة يساعد البنوك على ارتقاء نظم رقابية أكثر دقة، واستناد سياسات ابداعية لإدارة المخاطر، ويمنحها مساحة أكبر للتحسين المستمر دون ضغوط تشغيلية أو مالية. وقد تناولت العديد من الدراسات هذه العلاقة حيث أظهرت عدة دراسات أن الإدارة الفعّالة للمخاطر تسهم بشكل مباشر في تحسين مرونة البنوك وزيادة قدرتها على مواجهة الأزمات.

دراسة Laeven & Levine (٢٠٠٩):

أكدت هذه الدراسة أن وجود أنظمة رقابية قوية داخل البنوك، إلى جانب تطبيق مبادئ الحوكمة السليمة، يسهم في الحدّ من السلوك المتهور الذي قد يقوم به بعض المديرين الماليين. وأشارت النتائج إلى أن تعزيز الرقابة الداخلية وتفعيل سياسات الإفصاح يقللان من مستويات المخاطر، ويؤديان إلى استقرار مالي أكبر على مستوى المؤسسة المصرفية.

دراسة Buston (٢٠١٣):

أوضحت هذه الدراسة أن البنوك التي تعتمد إدارة نشطة واستباقية للمخاطر — مثل تحليل السيناريوهات المتوقعة وتحديث سياسات التحكم بالمخاطر بشكل منتظم — كانت الأكثر قدرة على تجاوز الأزمات المالية العالمية. وفي المقابل، فإن البنوك التي تعتمد على سياسات تقليدية أو ردود فعل متأخرة غالبًا ما تتعرض لاضطرابات مالية أكبر. ومن هنا يتبين أن إدارة المخاطر قد تطورت من مجرد وظيفة تشغيلية بل أصبحت استراتيجية مؤسسية طويلة المدى تهدف إلى تثبيت مناعة البنوك أمام التحولات الاقتصادية.

تطوير قدرة المؤسسة على الثبات في مواجهة المشاكل، والمشاركة في صرح قطاع مصرفي ثابت وقادر على تأييد الاقتصاد الوطني.

الأساس التقني والحماية:

يبين هذا المنطلق على الدور الرئيسي الذي قام به الجهات الرقابية، وعلى قمته البنوك المركزية والهيئات التنظيمية والإشرافية، في تدعيم فاعلية إدارة المخاطر داخل المؤسسات المصرفية. ويبين هذا الدور أحد الأعمدة الأساسية التي يشيد عليها الاستقرار المالي، حيث يوفر الإطار التنظيمي والقواعد الإرشادية التي تنظم عمل البنوك وتحدد نطاق مسؤولياتها في مقابلة المخاطر المرجحة.

وتتجسد مهمة هذه الجهات الرقابية في وضع مقاييس واضحة وشاملة تتوافق مع الأطر الدولية، وخصوصًا تلك التي وضعتها لجنة بازل للإشراف المصرفي. وتسعى هذه المعايير إلى ضمانات إدارة فعّالة لمختلف أنواع المخاطر التي تواجه البنوك أثناء العمليات اليومية والاستراتيجية. وتحتوي هذه المعايير ظوابط متعلقة بكفاية رأس المال، وإدارة السيولة، والإفصاح المالي، والرقابة الداخلية، إضافة إلى المتطلبات التقنية المرتبطة بأنظمة المعلومات وإدارة البيانات.

كما تعمل البنوك المركزية على متابعة التزام المؤسسات المصرفية بهذه المعايير من خلال الرقابة المستمرة والتقييم المستمر للأداء، والقيام بزيارات ميدانية، ودراسة التقارير المالية التي تقدمها البنوك بشكل دائم. ويساعد هذا النوع من الرقابة على اكتشاف نقاط الضعف المحتملة قبل تعاضمها، وإرشاد البنوك نحو تصحيح المسار أو تطوير سياساتها التنظيمية والإدارية.

وتشمل هذه التدابير كذلك متابعة أساليب الحماية التقنية التي تستخدمها البنوك لمجابهة المستجندات الإلكترونية، التي غدت عنصراً أساسياً في منظومة تدبير المخاطر في الزمن الراهن، لتعزيز الاعتماد على الواجهات الرقمية والمعاملات المصرفية عبر الشبكة.

وبوجود هذا الإطار الرقابي الواسع، تتعزز الثقة العامة في المسار المصرفي، ويقل احتمال تعرض البنوك لنكبات مفاجئة أو تراجعات مالية قد تؤدي إلى اضطرابات كبرى في الاقتصاد. كما تضمن هذه الأنظمة وقاية تقنية وإجرائية تعمل على كفالة ديمومة الأعمال المصرفية واستقرار الشريحة المالية، بما يدعم متانة النظام المصرفي وقدرته على النمو والتكيف مع التغيرات الاقتصادية.

المنهجية وطرق البحث:

يعتمد هذا البحث إلى المنهج الكمي بوصفه أحد المناهج العلمية الأكثر متوافق لدراسة الظواهر المصرفية ذات الطابع الرقعي والموضوعي. ويُطبّق هذا المنهج عبر تصميم استبيان متخصص يُوجّه إلى مجموعة مختارة من العاملين في القطاع المصرفي، تشمل:

المديرين الماليين، ومديري أقسام المخاطر، والمحليلين الماليين، وموظفي البنوك ذوي الصلة المباشرة بتدبير المخاطر. ويقصد بهذا الاستبيان استقصاء مدى تطبيق المصارف لسياسات تدبير المخاطر، ورصد انعكاس هذه الممارسات على أبرز مقاييس الاطمئنان المالي، كالقدرة الرأسمالية، وجودة الموجودات، ومستوى السيولة، والعائد. وصُممت فقرات الاستبيان استناداً لمقياس "ليكرت" الخماسي لضمان دقة القياس ووضوح الاستجابات، كما تركز في صياغتها على المعايير العالمية وتوجهات هيئة بازل ومذكرات الجهات التنظيمية.

إلى جانب ذلك، يعتمد البحث على البيانات المالية المنشورة في التقارير السنوية للمصارف، وكذلك التقارير الصادرة عن المصرف المركزي، بهدف التوصل إلى مؤشرات عددية دقيقة حول الاطمئنان المالي. وتتضمن هذه المؤشرات: نسب السيولة، ومعدلات التخلف، واكتفاء رأس المال، والعائد على الموجودات وحقوق الملكية، وغيرها من المقاييس الهامة التي تساهم في تقييم الوضع المالي للمصارف بإنصاف.

العينة العددية:

تتألف العينة العددية من ما يقارب ١٥٠ إلى ٢٠٠ مشارك يمثلون مستويات مختلفة من العاملين في القطاع المصرفي ضمن مجموعة من المصارف التجارية المحلية. وقد جرت مراعاة التباين في اختيار المستجيبين ليشملوا درجات وظيفية متباينة لضمان شمولية المعطيات، وتغطية أكبر قدر من الآراء المتعلقة بتنفيذ إجراءات تدبير المخاطر وتأثيرها على الاطمئنان المالي.

العيينة الكيفية:

إضافة إلى الجانب العددي، يستعين البحث بأسلوب العينة الكيفية التي تضم ما بين ١٠ إلى ١٥ محادثة معمقة مع مجموعة من الخبراء المصرفيين، ومسؤولي المراقبة المالية، وقادة من المصرف المركزي. وتهدف هذه المحادثات إلى استخلاص رؤى أعمق حول الصعوبات الفعلية التي تواجه المصارف في إنفاذ ترتيبات تدبير المخاطر، ومدى فاعلية الإطار الإشرافي في دعم هذه المساعي.

وتوفر هذه المحادثات للباحث فرصة لاستيعاب الجوانب السلوكية والتنظيمية والإدارية التي ربما لا تكشف عنها الاستبانات أو المعطيات المالية وحدها، مما يثري البحث ويعزز وثوقية نتائجه.

وبدمج التحليل العددي للاستجابات والمعلومات الرقمية، والتحليل الكيفي لوجهات نظر الخبراء، يسعى البحث إلى تقديم صورة مكتملة حول واقع تدبير المخاطر المصرفية، ومدى قدرتها على ترويج الاستقرار المالي داخل المصارف.

أدوات الدراسة:

أولاً: استبيان الدراسة

يُعتمد في الجانب الكمي من هذا البحث على استمارة استبيان علمي صُممت بطريقة منهجية تستند إلى مقياس ليكرت الخماسي، الذي يُعد من أكثر الموازين شيوعاً لتقييم التوجهات والممارسات المصرفية بضبط ووضوح. تهدف الاستبانة إلى تحديد مدى تطبيق المصارف لمناورات إدارة المنغصات البنكية، ومقدار تأثير هذه المناورات على الثبات المالي.

تحتوي الاستبانة على ثلاثة محاور جوهرية تمثل الدواعي الرئيسية للمنغصات التي تلاقىها البنوك:

تدبير مخاطر الائتمان:

يشمل البنود المتعلقة بمبادئ التمويل، مقاييس منح التسهيلات، تقدير الجدارة الائتمانية، وأساليب تلافي التعثرات المالية.

تدبير مخاطر السيولة:

يركز على قدرة البنك على تأمين السيولة الضرورية لمواجهة التعهدات العاجلة، وطرق إدارة الفجوات النقدية، والالتزام بالضوابط الإشرافية ذات الصلة.

تدبير المخاطر النظامية:

تضمّ المنغصات المرتبطة بالإجراءات الداخلية، زلات الموظفين، المنصّات التقنية، والإشرافات الرقابية. علاوة على هذه الأركان، تتضمن الاستبانة أسئلة تقيس دلائل الثبات المالي التي تشمل ملاءمة رأس المال، جودة الموجودات، النقد المتوفر، والعائد، ليتسنى ربط مدى تطبيق تدبير المنغصات بمستوى الثبات المالي للمصارف.

ثانيًا: اجراء المقابلة

في الشق النوعي، وُضع مُعين مقابلة شبه مُنسّق يستهدف نخبة من مديرو المنغصات، والمُحللون الماليون، ومسؤولو البنك المركزي. تم اختيار هذه الفئات لخبرتهم المباشرة في مجال تدبير المنغصات، وقدرتهم على طرح تصورات واقعية حول المصاعب التي تواجه البنوك، ومدى فاعلية التوجيهات الإشرافية في دعم الثبات المالي.

تسعى المقابلات إلى:

١. كشف مدى التزام البنوك بمعايير تسيير المنغصّات.
٢. تبين العوائق الإجرائية والتشغيلية التي قد تحول دون إنفاذ فعال لهذه الممارسات.
٣. استقراء رؤية الخبراء حول أثر تدبير المنغصّات على مقدرة البنوك في مواجهة الهزات المالية.
٤. تقدير مدى تناسب التصورات الإشرافية الراهنة لاحتياجات البنوك في السياق المالي المتحوّل.

وتم اعتناق أسلوب المقابلات شبه المنسّقة لكونه يمنح الباحث قدرًا من المرونة في إثارة استفسارات إضافية بناءً على عمق ردود المشاركين، مما يثري البيانات النوعية بدقة أكبر وثراء أعمق.

ثالثًا: الخطوات المتبعة في تحليل البيانات

١. التقييم الكمي:

بعد التقاط الاستبانات، تُدرج المعطيات في برنامج SPSS لإجراء مجموعة من التحليلات الإحصائية التي تساعد في تأويل العلاقة بين تسيير المنغصّات والثبات المالي. تتشعب الخطوات إلى:

١. التحليل الوصفي لاستخلاص المعدلات الحسابية والتباينات المعيارية.
٢. فحوصات الارتباط لضبط قوة واتجاه الصلة بين تطبيق تسيير المنغصّات ومؤشرات الثبات المالي.
٣. تحليل الانحدار لتقدير مدى تأثير كل جانب من جوانب تدبير المنغصّات (الائتماني، النقدي، التشغيلي) على الدلالات المالية للبنوك.

يساهم هذا التقدير في تقديم نتائج عددية محددة تُظهر بوضوح مدى إسهام كل صنف من أصناف المنغصّات في ترسيخ أو إضعاف الثبات المالي.

٢. التقييم النوعي:

يعتمد تحليل المقابلات على منهج التحليل الموضوعي (Thematic Analysis)، الذي يركز على تفكيك النصوص المستخلصة من المقابلات وتصنيفها ضمن محاور أساسية تعكس أبرز المسائل والمصاعب التي نوقشت.

تتمثل أهم القضايا المتوقعة استخلاصها في:

١. مهارة ادارة المخاطر داخل المصارف.
 ٢. المعوقات التشريعية والعملية التي تعترض تطبيق مبادئ المنغصات.
 ٣. مدى توافق البنوك مع الإرشادات الإشرافية الصادرة عن البنك المركزي.
 ٤. المعضلات التقنية المتعلقة بمنصات المعلومات والإشراف.
- ويسمح هذا التقييم النوعي بإدراك مُعمّق للجوانب غير العددية التي لا يمكن قياسها بواسطة الاستبانة محض وحدها، مما يُثري مُخرجات الدراسة ويوفر تأويلاً أوفى للنتائج الكمية.

٣. عرض النتائج:

لتقديم النتائج بصيغة واضحة ومُتماسكة، سيتم إبرازها عبر:

١. جداول إحصائية تُبين القيم العددية للروابط والاتصالات.
 ٢. مخططات بيانية توضح المغالطات العامة وتُبرز أثر المتغيرات.
 ٣. مخططات مقارنة بين مستويات تسيير المنغصات ومؤشرات الثبات المالي.
- تهدف هذه الوسائل البصرية إلى تسهيل إدراك النتائج وربطها بالتحليل النظري، مما يعزز من قوة البحث ووضوحه العلمي.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية:

المملكة العربية السعودية

•الحدود الزمانية:

الفصل الدراسي الأول لعام ١٤٤٧ هـ

•الحدود البشرية:

تشمل الدراسة عينة من ، والمعلمين، وخبراء الأمن السيبراني، وأخصائي الحماية الاجتماعية المشاركين في جهود الوقاية الرقمية.

•الحدود الموضوعية:

تركز الدراسة على العاملين في القطاع المصرفي ممن يشتغلون في مناصب إدارات المخاطر، والتمويل، والمراجعة الداخلية، والإدارة المالية.

المراجع:

- Alfadli, A. (2022). *The impact of financial risks on commercial banks' financial stability: Empirical evidence from MENA countries*. *International Journal of Finance and Banking Research*, 8(3), 45–58.
- Anh, N. Q. (2023). *Impact of credit risk management on the financial stability of Vietnamese commercial banks*. *Journal of Finance and Management*, 11(2), 27–39.
- Basel Committee on Banking Supervision. (2011). *Principles for the sound management of operational risk*. Bank for International Settlements. <https://www.bis.org/publ/bcbs195.htm>
- Basel Committee on Banking Supervision. (2013). *Principles for effective risk data aggregation and risk reporting*. Bank for International Settlements. <https://www.bis.org/publ/bcbs239.htm>
- Basel Committee on Banking Supervision. (2023). *Core principles for effective banking supervision (Revised edition)*. Bank for International Settlements. <https://www.bis.org>
- Buston, C. F. (2013). *Active risk management and banking stability* (CentER Discussion Paper No. 2013-068). Tilburg University. <https://research.tilburguniversity.edu/en/publications/active-risk-management-and-banking-stability>
- Chai, Z., Sohail, M. T., & Mahmood, H. (2022). *Bank-specific risks and financial stability nexus: Evidence from conventional banks in Pakistan*. *Frontiers in Psychology*, 13, 909141. <https://doi.org/10.3389/fpsyg.2022.909141>
- Demirgüç-Kunt, A., & Detragiache, E. (1998). *The determinants of banking crises in developing and developed countries*. *IMF Staff Papers*, 45(1), 81–109. <https://doi.org/10.5089/9781451844869.001>

International Monetary Fund. (2025). *Global financial stability report: Navigating risks in a high-rate environment*.

Washington, DC: IMF. <https://www.imf.org>

Laeven, L., & Levine, R. (2009). *Bank governance, regulation, and risk taking*. *Journal of Financial Economics*, 93(2), 259–275. <https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2008.09.003>

Ogundele, O. S., & Nzama, L. (2025). *Risk management practices and financial performance: Analysing credit and liquidity risk management and disclosures by Nigerian banks*. *Journal of Risk and Financial Management*, 18(4), 198. <https://doi.org/10.3390/jrfm18040198>

Saudi Central Bank (SAMA). (2024). *Risk management framework for financial institutions*. Riyadh, Saudi Arabia: Saudi Central Bank. <https://www.sama.gov.sa>

World Bank. (2020). *Analyzing banking risk: A framework for assessing corporate governance and risk management* (4th ed.). Washington, DC: The World Bank. <https://openknowledge.worldbank.org>

البنك المركزي السعودي. (2023). *تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠٢٣*. الرياض: البنك المركزي السعودي (ساما). <https://www.sama.gov.sa>.
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. (2022). *تطورات الاستقرار المالي في الدول العربية*. الكويت: صندوق النقد العربي. <https://www.amf.org.ae>

عبد الحميد، محمد. (2021). *أثر إدارة المخاطر المصرفية على الاستقرار المالي في المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك العربية*. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*, ٣٧ (2)، ١١٥-142.